

التهرب من دفع ذلك بسبب عدم وضوح الوضع السياسي بشكل عام في فلسطين. ومن هنا، نرى أن القدرة على اثبات الملكية وتأكيدهما، وفق ما نصت عليه مواد القانون، لم تكن متوفرة لدى الكثير من الفلاحين، عدا عن أن مالكي الأرض، في أحيان كثيرة، لا يستطيعون مواصلة ادعاء ملكيتهم نظراً لما يكلفه ذلك من نفقات ضرائبية وغيرها، ليس في مقدورهم توفيرها. وبسبب هذا القانون، انتقلت مساحات واسعة من الأرض من ملكية الفلاحين إلى ملكية الدولة، التي نقلتها، بدورها، إلى المستوطنين الصهيونيين بصيغ مختلفة.

## قانون نزع الملكية

اصدرت حكومة الانتداب هذا القانون كمخرج قانوني لمجموع الاجراءات التي ستقوم بها من نزع ملكية الاراضي اللازمة لمشاريع الامتيازات المنجمية والكهربائية والمائية وغيرها التي قدمتها للشركات الاستثمارية الصهيونية. وبعد مزيد من الدرس والتمحيض له، ارتأت تعديله، ثم نشرت نصوصه النهائية «في العدد ١٦٦ من الوقائع الفلسطينية، في تموز (يوليو) ١٩٢٦ واصبح نافذ المفعول في ١/٨/١٩٢٦. وبموجبه استولت الحكومة البريطانية على اية اراض لازمة للاستيطان اليهودي... كما نزع ملكية الكثير من الاراضي العربية بحجة المشاريع العمومية»<sup>(١٥)</sup>. وقد منح هذا القانون المنشئين، سواء كانوا الحكومة أو أي مجلس بلدي أو محلي أو أية سلطة محلية أخرى وكذلك أي شخص يقوم، أو هو على وشك القيام، بمشروع يشهد له المنسوب السامي فيه بأن المراد من هذا المشروع هو المنفعة العامة، وكذلك كل مشروع منحه المنسوب السامي امتيازاً، حق نزع ملكية الأرض المعرفة في هذا القانون من أجل مقاصد هذا الامتياز. كما حدد القانون تفسير كلمة الأرض الواردة فيه، بأنها كل نوع من الأراضي، وكل بناية أو شجرة أو أي شيء آخر ثابت في الأرض، وكذلك كل قسم من بحر أو شاطئ أو نهر، وكل حق مرافق في أية أرض أو مياه أو عليها.

• واجاز القانون لاصحاب الامتياز التفاوض لاستملاك أي ارض يحتاجون اليها لبناء مشروعهم، وان على اصحاب الارض المنوي نزعها، الموافقة، خلال اسبوعين من اعلامهم عن النية في ذلك، على التنازل عن ارضهم وتقدير خسائره ونوع حقوقهم في الارض المنوي نزعها. واذا ما رفضوا ذلك، فإن اللجنة التي يحددها القانون للبت في مثل هذه الحالات، تقوم مقام اصحاب الارض من اجل تقدير الخسائر وتعيين مبلغ التعويض، كما اشارت المواد ٢ و ٥ و ٧ من القانون.

وبموجب القانون، أعطت السلطة للمنشئين حق بيع الاراضي التي تؤول الى ملكيتهم بموجبه، لمن يرغبون عندما تزول حاجتهم اليها. وقد شمل هذا القانون جميع الاراضي، «ولم تسلم اراضي الاوقاف الاسلامية منه»<sup>(١٦)</sup>. كما تمت السيطرة بموجبه على مساحة واسعة من اراضي اوقاف اخوية القبر المقدس التي بلغت ٢٢ الف دونم، وكانت مملوكة من قبل الكنيسة الارثوذكسية؛ بحجة سداد ديون كانت قد تراكت عليها ابان الحرب. وبرغم ان الكنيسة طالبت بوقف البيع وابدت استعدادها لتسديد تلك الديون، الا ان بريطانيا رفضت ذلك.

وبموجب هذا القانون، ايضاً، قدمت بريطانيا ٧٥ الف دونم لليهوديين نوفومسكي وطولوخ نيبابة عن شركة البوتاس. كما أجرتهما، باجر رمزي جداً، مساحة ٦٤ الف دونم من الاراضي